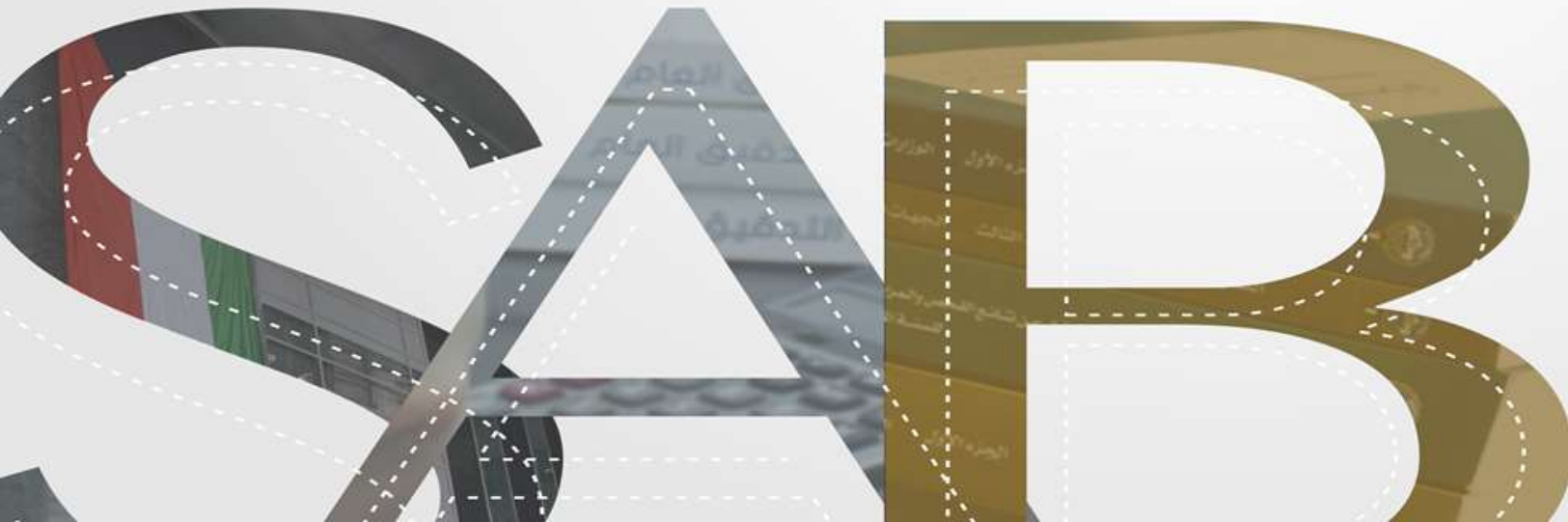


# البيانات الضخمة وتأثيرها على التقارير



ديوان المحاسبة  
State Audit Bureau

الكويت 1964م - Since



## إنشاء ديوان المحاسبة

- نص دستور دولة الكويت الصادر في 11 نوفمبر 1962 بوضوح على إنشاء هيئة للرقابة المالية ويكون استقلالها مصونًا بموجب القانون. إيمانًا بأن الأموال العامة هي عصب الدولة وحجر أساسها ويجب أن تكون مؤمنة لضمان التحصيل الكامل للإيرادات، ولتجنب أي خسارة أو إهمال مقصود أو غير مقصود، وإنفاق هذه الإيرادات على رفاهية المجتمع دون إصراف لهذه الأموال العامة والتي تعتبر أمانة يجب الحفاظ عليها لرفي الدولة والحفاظ على مستقبل الأجيال القادمة.

## هدف ديوان المحاسبة

- الهدف الرئيسي من ديوان المحاسبة الكويتي هو الحفاظ على رقابة فعالة على الأموال العامة لحمايتها، ومنع أي استخدام غير مشروع، والتحقق من استخدامها السليم للأغراض التي تم تخصيصها من أجلها. من خلال أداء نشاطه الرقابي، ركز ديوان المحاسبة على خلق قناعة كاملة على المؤسسات والوزارات والهيئات الخاضعة للرقابة أن ديوان المحاسبة لا يبحث عن أخطاء أو انحرافات فقط، بل يهدف في المقام الأول إلى الحفاظ على المصالح العامة من خلال حماية الأموال العامة واستخدامها بكفاءة في الجوانب التي تم تخصيصها من أجلها. استطاع ديوان المحاسبة من خلال تعاونه مع الجهات الحكومية كافة التابعة لرقابة الديوان من تنظيم معاملاتها المالية والمحاسبية واستنباط الحلول المناسبة من أجل الوصول إلى الهدف النموذجي لكل جهة على حد.

## الجهات التابعة لرقابة ديوان المحاسبة

- الوزارات والهيئات والمؤسسات والمنظمات العامة التابعة للدولة أو البلديات أو الهيئات المحلية التي لها شخصية اعتبارية عامة.
- الشركات والمؤسسات التي تمتلك فيها الدولة أو أي كيان قانوني بحصة لا تقل عن 50٪ من رأس مالها أو تضمن لها حداً أدنى من الربح.
- الشركات المرخص لها باستخدام أو إدارة إحدى المرافق العامة للدولة أو التي منحت امتيازاً لاستغلال أي من الموارد الطبيعية في الدولة.

# البيانات الضخمة

- البيانات الضخمة هي مجموعة من مجموعات البيانات الكبيرة والمعقدة تتجاوز القدرات التقليدية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات بحيث يصبح من الصعب معالجتها باستخدام أدوات إدارة قواعد البيانات اليدوية أو تطبيقات معالجة البيانات التقليدية. وذلك قد يؤدي الى وجود مخاطر على المراجعة والتدقيق، كمخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر الاكتشاف وأدلة الاثبات.

(المصدر: [https://en.wikipedia.org/wiki/Big\\_data](https://en.wikipedia.org/wiki/Big_data))

# الحالات العملية



## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

- تقوم إدارة التمويل بوزارة التجارة والصناعة بإصدار اللوائح والقوانين الخاصة بدعم السلع الأساسية ، وتحديد مبالغ الدعم وإصدار وتجديد وتعديل بيانات البطاقة التموينية للأسر الكويتية والخليجية المقيمة بالكويت. وذلك عن طريق استخدام أنظمة آلية موزعة على عدة مراكز خارجية تابعة للوزارة في جميع محافظات الكويت بمساعدة اتحاد الجمعيات التعاونية لتوزيع و صرف البضائع على المستهلكين عن طريق فروع الجمعيات التعاونية.

## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

يهدف النظام الآلي إلى تحقيق المزايا التالية:

- توفير بيانات الأسر والأفراد والبطاقة التمويلية وبيانات توزيع المواد التموينية آليا لإتاحة الرجوع إليها بسهولة ودقة.
- عدم إصدار بطاقات تموينية مكررة للأسرة الواحدة.
- الاستغناء عن استخدام كروت الفهرسة اليدوية.
- توفير الاتصال الآلي المباشر بين الوزارة والمراكز الخارجية والجمعيات التعاونية لتوفير البيانات بشكل سريع ودقيق.
- طباعة البطاقة التموينية.
- تحديث بيانات توزيع المواد التموينية آليا للحصول على بيانات دقيقة وفعلية عن الكميات المستلمة والمصرفية.
- استخراج كشوف تفصيلية وإحصائية دقيقة وحديثة بسهولة وبسرعة.



## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

### الهدف من التدقيق:

- التحقق من مدى كفاءة وفعالية نظام إصدار البطاقات التموينية ونظام صرف المواد

## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

### ملخص الملاحظات:

- نظام إصدار البطاقة التموينية يسمح بإضافة مستهلكين من غير وجود آلية للتأكد من استحقاقهم للتموين قانونياً. حيث أنه بإمكان العاملين على النظام إضافة أشخاص من جنسية غير مستحقة للتموين إلى النظام.
- لم يتم توفير العديد من ملفات قاعدة البيانات بشكل يغطي الفترة الزمنية الكاملة منذ بداية تفعيل نظام التموين الجديد.
- العلاقات ليست مرتبطة بصاحب البطاقة مباشرة في حين أنها متداخلة وعشوائية مما قد يؤدي ذلك إلى إضافة أشخاص غير مستحقين للتموين.

## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

- الأثر:

- يؤدي ذلك إلى إمكانية التلاعب وإضافة أشخاص غير مستحقين للاستفادة من المواد التموينية بناء على قوانين الوزارة.

- نتيجة التحليل:

- الآليات الخاصة بإدارة البطاقات التموينية و صرف المواد التموينية للمواطنين تعتمد على إجراءات العمل المتبعة من قبل الوزارة وهي غير متاحة من خلال بيانات النظام التي تم تحليلها.

## الحالة الأولى: أنظمة إدارة التموين الآلية بوزارة التجارة والصناعة

### • التوصيات:

- ان اعداد المواطنين المستحقين للتموين في تزايد ومن الملاحظات نستنتج انه في وقت ما سيكون من الصعب تعقب كل هذه البيانات من دون إضافة كافة بيانات الأشخاص المستحقين بالتفصيل وكذلك علاقاتهم بأسرهم والأشخاص التابعين لهم. وهذا يستدعي استحداث طرق بديله لمعالجة البيانات وتحليلها يمكن ان تقلل من الأخطاء.

## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

- لتوفير خدمات الدفع الالكتروني لإثبات سداد الرسوم العامة للدولة مقابل خدمات تؤديها الجهات الحكومية حيث يتم اثبات سداد الرسوم من خلال طابع مالي الكتروني حكومي. تضمنت الاتفاقية توريد وتركيب وتشغيل وصيانة وتدريب العاملين على الأجهزة والبرمجيات.

## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

اشتملت خدمات الدفع الالكتروني على القنوات التالية:

- البوابة الالكترونية Payment Gateway.
- أجهزة الدفع الذاتي Self-service Kiosk.
- أجهزة السحب الآلي ATM.
- أجهزة نقاط البيع الفردية POS.
- الدفع عن طريق نقاط البيع المتكاملة Integrated IPOS.
- الدفع عن طريق الهاتف النقال Mobile Payment.
- الدفع عن طريق الطابع الالكتروني E-Stamp.
- جهاز قارئ البيانات Barcode Reader.

الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

### الهدف من التدقيق:

- تقييم كفاءة وفاعلية نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

### • ملخص الملاحظات:

- تم عمل العديد من عمليات تحليل البيانات لعدد (59,093,090) سجل وهي عبارة عن عمليات اصدار وتفعيل الطوابع.
- لوحظ عدم دقة بيانات تعريف قنوات البيع حيث تبين من خلال تحليل البيانات وجود عدة معلومات مكررة او معلومات مختلفة لنفس الجهاز ونفس اسم المستخدم مما قد يؤثر على نتائج تحليل البيانات
- عدم كفاية المعايير والإجراءات والأطر الفنية المتعلقة بأعمال نظم المعلومات لتغطية طبيعة أعمال الاتفاقية مما قد يترتب عليه العديد من المخاطر والقصور في تنفيذ أعمال العقد وتقديم الخدمات المطلوبة.



## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

### • الأثر:

- عدم دقة البيانات وعدم كفاءة المعايير والإجراءات يترتب عليه مخاطر عديدة وهذا ينم على عدم اتباع نظام محكم لإدخال البيانات ومعالجتها.

### • نتيجة التحليل:

- عدم فعالية تطبيق نظام الطوابع المالية ومعوقات في تتبع أثر المعاملات المالية.

الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

• التوصيات:

- ان يكون تفعيل الطوابع المالية بشكل تلقائي عند استخراج الطابع ويرتبط بشكل مباشر بصاحب المعاملة بحيث يمكن تتبعها وتتبع تاريخ المعاملة وبيانات المعاملة التفصيلية.

## الحالة الثالثة: إيرادات الضمان الصحي بوزارتي الصحة والداخلية

### الهدف من التدقيق:

- التحقق من مدى كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية على إيرادات الضمان الصحي وذلك من خلال فحص وتحليل ومقارنة بيانات نظام إيرادات الضمان الصحي لوزارة الصحة وعلاقته بنظام إصدار الإقامات لوزارة الداخلية.

## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

### • ملخص الملاحظات:

- لم يتضح من السجلات المتوفرة ما إذا كان الضمان الصحي سابق او لاحق لعملية اصدار الإقامة في وزارة الداخلية. كما أن سجلات الوزارتين لا تحتوي على أي رابط مشترك، مما يعني بأن العلاقة الوحيدة بين بيانات الوزارتين هي الرقم المدني وتاريخ العمليات.

## الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

### • الأثر:

- عدم دقة البيانات وعدم كفاءة المعايير والإجراءات يترتب عليه مخاطر عديدة وهذا يتم على عدم اتباع نظام محكم لإدخال البيانات ومعالجتها.
- تلاحظ من مقارنة البيانات المزودة من شركة الضمان الصحي ووزارة الداخلية وجود عدد 307,043 سجل اصدار اقامة في وزارة الداخلية من غير وجود أي سجلات تحصيل ضمان صحي.

### • نتيجة التحليل:

- عدم وجود طريقة لربط البيانات بطريقة تسمح بسهولة مراجعة البيانات وتعقب العمليات.

الحالة الثانية: نظم تحصيل الرسوم عن الخدمات الحكومية باستخدام الطوابع المالية الالكترونية الحكومية والدفع الالكتروني لدى الجهات الحكومية.

• التوصيات:

- ان يكون هناك ربط عبر حقل مشترك على الأقل بين سجلات نظم وزارة الداخلية وشركة الضمان الصحي ليتم تتبع السجلات بشكل ادق.

## البيانات الضخمة و ديوان المحاسبة

- مع التزايد في معدل البيانات التي يتم التعامل معها في تحليل النتائج و التدقيق على تكنولوجيا المعلومات، سيكون من المحتمل استخدام البيانات الضخمة في المستقبل وذلك لتلبية احتياجات الجهات و التعامل مع البيانات بطريقة أكثر مرونة و الحفاظ على خصوصية البيانات و سرعة الإنجاز.
- ربط أنظمة الدولة بشكل يسمح لديوان المحاسبة للتدقيق على البيانات و سهوله الحصول على البيانات بشكل مباشر دون الحاجة الى طلب البيانات من الجهات والتي قد تكون غير كاملة او عدم توفرها.

شكرا على حسن المتابعة

